الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

هل أصبح العالم العربي مستعمراً من خلف حجاب؟

شاكر النابلسي
امريكا

لم يعد شكل الاستعمار التقليدي الذي كان سائداً في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، هو الشكل الجديد للاستعمار في نهاية القرن العشرين، وبداية الألفية الثالثة.
فإذا كان شكل الاستعمار في الماضي يتمثل بالحكم الأجنبي المباشر للدولة المستعمَرة كما جرى في الهند، لمدة مئتي عام من قبل الاستعمار الانجليزي، وإدعاء بريطانيا بأن الهند جزء من التاج البريطاني، بل درة التاج البريطاني. وكما كان عليه الحال في مصر كذلك منذ ١٨٨٢- ١٩٥٤ بحيث كانت مصر مزرعة للقطن اللازم للصناعة البريطانية، وعندما قامت الثورة المصرية ١٩٥٢، كانت بريطانيا مدينة للخزينة المصرية بنحو ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني ثمن قطن لم يُسدد بعد. وكما كان عليه الحال في معظم بلدان الخليج العربي، والمغرب العربي، ومصر، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، والعراق.

ومع تطور وسائل الاتصال والتواصل، توصّلت الدول المستعمِرة إلى يقين أن لا داع لإقامة قواعد عسكرية، واحتلال كامل لمرافق الدولة كافة ، من أجل استمرار حلب البقرات المستعمَرة. وبدت تكلفة الاحتفاظ بقواعد عسكرية، أكثر مما تجنيه الدولة المستعمِرة من فوائد مادية. فرحل الاستعمار عن العالم العربي بدافع تقليل التكلفة المالية، وليس بفضل المقاومة الوطنية للاستعمار (الأردن مثالاً وليس حصراً. فقد كانت بريطانيا تدفع للأردن ٥-٧ ملايين جنية إسترليني سنوياً منذ ١٩٢١ حتى عام إلغاء المعاهدة البريطانية – الأردنية في ١٩٥٧ ، وجلاء القوات البريطانية، وإعفاء جلوب باشا من مهامه كقائد للجيش الأردني).

تأثير الاستعمار على الفكر الحداثي العربي

إن الفكر العربي التحديثي، لم يخضع لقيد الاستعمار الخارجي القاسي، بقدر ما خضع لعامل آخر، وهو الفكر الأصولي، برغم أن بعض الباحثين على لسان المنصف ونّاس مثلاً، يؤكدون أن "السعي الاستعماري الغربي إلى إبادة الثقافة العربية، وتحويل التراث العربي إلى مجرد شعوذة، هو الذي كان وراء تفكير إصلاحي عربي، يمثل محمد عبده، والأفغاني، كرمزين أساسيين من رموزه".(الثقافة والتقنية والتحديث، مجلة "الآداب" عدد ٩/٧، ١٩٨٤) إلا أن الفكر العربي التحديثي، غللته قيود التقاليد الأصولية الدينية والاجتماعية، التي لم تكن على ضيق وشدة القيد الاستعماري الخارجي. ولكن القيود الأصولية الدينية والاجتماعية، كانت أبلغ في النفوس التي ألفتها بضع مئات من السنين من قبل، واستمرت كذلك حتى بعد انتهاء الاستعمار من العالم العربي.

الاستعمار علامة من علامات انحطاط المستعمَرة

يبدو أن الزمن سيطول جداً، على بقاء العالم العربي مرتبطاً استعمارياً بالغرب، كلما تقدم الغرب، وبقينا نحن "مكانك سِرْ"، أو تراجعنا إلى الخلف، كما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد رحيل الاستعمار العسكري عن العالم العربي، وبقاء الاستعمار الاقتصادي والثقافي، وحين اضمحلت الحرية، وتراجعت الديمقراطية، وانتشر الفساد، وعمّ الخراب والفوضى والحروب والجهل والأمية أرجاء مختلفة من الوطن العربي.

وقد تنبه إلى كل هذا، بعض المفكرين السياسيين العرب، حين لخصوا كل هذا بقولهم: "إن شعوب العالم الثالث ودوله، التي حققت بنضالها القومي المتواصل استقلالها السياسي، كان لا بُدَّ أن تكتشف الخدعة الكبرى التي وقعت فيها، وكان لا بُدَّ أن تتابع نضالها حتى تحقق تحررها الاقتصادي والاجتماعي"، كما قال المفكر السوري/ الأردني منيف الرزاز (الأعمال الكاملة، ج٢، ص ٥٤٧).

وقد قامت منذ نصف قرن في العالم العربي، ما يُعرف بأزمة المجتمع المدني التي ردها كثير من علماء الاجتماع العرب إلى هيمنة (دولة الاستقلال) هيمنةً بطريركية على نشاطات المجتمع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. فمنذ قيام دولة الاستقلال العربية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، نشأت أزمة المجتمع المدني العربي، بقيام الدولة التسلطية العربية، لملء الفراغ السياسي، الذي تركه الاستعمار البريطاني والفرنسي، في العالم العربي. وكانت أزمة المجتمع المدني العربي إحدى الكوارث، التي جلبها الاستقلال السياسي الشكلي، على العالم العربي. ويُحلل علماء الاجتماع العرب، سبب أزمة المجتمع المدني العربي هذه، من خلال قول حليم بركات، أحد علماء الاجتماع المعاصرين، من أن أزمة المجتمع المدني العربي، ناتجة عن هيمنة الحكم العربي على المجتمع، وعن تهميش الشعب والحد من مبادراته ومشاركته في عملية التغيير، بحرمانه من حقوقه الإنسانية الأساسية، ومنها حقه بالعمل المنظم والتعبئة الشعبية، من خلال مؤسساته، وجمعياته المهنية، واتحاداته، ونقاباته، وأحزابه، ومنظماته، ومختلف الحركات الاجتماعية المستقلة، التي يمكن العمل من خلالها على تغيير الواقع. وإن البحث في أزمة المجتمع المدني هو البحث في ممارسات الدولة التعسفية للسلطة. فلقد سلبت الدولة العربية المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها، كما يؤكد عالم الاجتماع السوري /الأمريكي حليم بركات (المجتمع العربي في القرن العشرين، ص ٩٢٣).

الاستعمار وأزمة الهوية العربية

إن أصوليتنا الشعبوية، تقيم مناحة يومية على الهوية القومية والدينية. وأزمة الهوية بتعريف الحد الأدنى، هي حنين لحقبة خلت، أو بدأت تلوّح بمنديل الوداع. وأزمة الهوية في الفضاء العربي – الإسلامي، مظهر من مظاهر أزمة الهوية في العالم. لكن الشعبوية الأصولية، تحللها تحليلاً تخيلياً، وتقترح مخرجاً سحرياً منها، لا يمكن أن يقود إلا إلى العنف الأعمى. فهي تردُّ أزمة الهوية إلى الاستعمار، الذي دخل ولم يخرج من العالم العربي إلا شكلياً، وبقي مضمونه متمثلاً في النخب المستغربة، التي واصلت تخريب الهوية بمواصلة انفتاحها النسبي على الحداثة. ومن هنا، فإن أزمة الهوية تعني في التخييل الشعبوي الأصولي، التبعية للحضارة الغربية. والخروج منها يتمثل بـ "الاستقلال الحضاري" عن هذه الحضارة، وهو المستحيل لأننا نكون بذلك كمن يقفز فوق ظله، إلى أن يسقط مغشياً عليه. إن حقبة الدولة القومية السيدة، والهويات المحافظة ظاهرياً على نقاوتها الأفلة، تمرُّ اليوم بفترة انتقال عاصفة عنوانها الكبير العولمة، بما هي مشروع عالمي لتوحيد العالم في السوق، وتوحيد الهويات في هوية عالمية متجانسة، أكثر فأكثر. فاليوم تطرح الإنسانية من جديد سؤال الهوية، وهي تقف في برزخ عصر الهويات، والدول القومية، أو ما دون القومية المتناحرة، وعصر القرية الكونية، التي قد تنتج في السيناريو المتفائل وعياً كونياً مطابقاً، يتجاوز رواسب الإثنية المركزية ومنتوجها الفرعي، وهي النرجسيات القومية والعصبيات الهوياتية، كما يقول المفكر التونسي العفيف الأخضر (أزمة الهوية، جريدة "الشرق الأوسط"، ١٩٩٨/٩/٢٨).

أمريكا رأس حربة الاستعمار الجديد

ينصَبُ اهتمام المفكرين السياسيين القوميين، في شأن عودة الاستعمار، على أمريكا بالذات. وهذا شيء مقبول وطبيعي، أن تكون أمريكا هي الاستعمار الجديد في العالم العربي، وهي التي تمثل مرحلة جديدة من مراحل عودة الاستعمار. ولكن من غير المقبول، ومن غير المنطقي، ومن غير المقنع، أن يصوِّر هؤلاء أمريكا للعالم العربي، بأنها ليست دولة غنية بذاتها، ونتيجة لمواردها الطبيعية، وثورتها العلمية، وتقدمها التكنولوجي والصناعي فحسب، ولكنها لكونها تستغل دول العالم الثالث، وموارد العالم الثالث بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر. ونحن نعلم أن أمريكا قبل أن تعرف العالم العربي، كانت هي الدولة الأغنى في الحرب العالمية الثانية. وأنها هي التي أنقذت أوروبا من الإفلاس والمجاعة، غداة الحرب العالمية الثانية بواسطة "مشروع مارشال"، في الوقت الذي كانت أوروبا هي المستعمِرة للعالم العربي، وهي التي كانت تستغل ثرواته، وخيراته. والتناقض بين أمريكا والعالم الثالث، ليس كما يقول المفكرون القوميون، من أن التناقض بين أمريكا والعالم الثالث ليس سببه تناقض الغنى مع الفقر، أو الجهل مع المعرفة، ولكن سببه إصرار أمريكا على أن يكون استمرار غناها وتصاعده على حساب بلدان العالم الثالث، وإصرارها على أن تفرض على هذا العالم النظام الاقتصادي، الذي كان سبب فقره وتخلفه، أيام الاستعمار الأوروبي، وكان سبب غنى الدول الصناعية وتقدمها.

ولعل مثل هذه الأقوال تنقصها الأرقام الدالة. كما أن مثل هذه الأقوال تُنكر على الشعب الأمريكي جده، واجتهاده، وعلمه، وتقدمه التكنولوجي، وضخامة ثرواته الطبيعية، التي بوّأت الشعب الأمريكي لكي يصبح متوسط دخل الفرد الأمريكي من أعلى الدخول السنوية العالمية. ولكن المفكرين القوميين ينكرون ذلك، ويقولون إن سرَّ غنى أمريكا "ليس مواردها الطبيعية وثورتها العلمية والتكنولوجية فحسب، وإنما هو استغلالها الحتمي لموارد العالم الثالث". (منيف الرزاز، الأعمال الكاملة، ج٢، ص ٥٦٣).

الاستعمار التقني

إن المستوى العلمي المتدني للعالم العربي، ومستوى الخدمات المتدني، ومستوى التدريب المتدني، في المجالات المختلفة، قد اضطر الدولة الوطنية إلى استدعاء أعداد كبيرة من الخبرات الأجنبية للعمل في مختلف مجالات التدريب والصيانة والتشغيل، وخاصة في دول الخليج، التي كان لديها الإمكانية المالية لدفع تكاليف برامج التدريب والصيانة، وخاصة في المجال العسكري والصناعي. وقد اعتُبرت هذه الخطوات بمثابة عودة للاستعمار الأجنبي لبعض الأقطار العربية، فيما لو علمنا أن هؤلاء الفنيين يشكلون أعداداً كبيرة من الخبراء الأمريكيين على وجه الخصوص، وفيما لو علمنا أيضاً أن معظم السلاح المستعمل في الخليج الآن، هو سلاح أمريكي (انظر: عبد الملك التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، ص ٢١٨-٢١٩). وأن رحيل هؤلاء الخبراء، مرتبط باستعدادنا لاستبدالهم بكوادر وطنية، قادرة على القيام بعمل الخبراء الأجانب.

العرب بعد الاستقلال أكثر تجزئة

لقد استطاع الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي والأسباني خلال النصف الأول من القرن العشرين، أن يُحكم قبضته على العالم العربي من خلال تجزئة العالم العربي، ومن خلال تركه نهائياً مجزءاً في عام ١٩٧٠. فهل اتحد العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أو حتى اتحدت بعض أجزائه لتحول بينها وبين عودة الاستعمار من جديد؟

إننا ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين، نرى أن العالم العربي أكثر تجزئة مما كان عليه في النصف الأول من القرن العشرين، وأن هناك عوامل كثيرة ساعدت على تجزئة الوطن العربي، منها ظهور البترول، وظهور الحركات الاشتراكية والقومية والدينية المتعصبة، التي ساعدت على هذه التجزئة وكرّستها أكثر فأكثر.

فهل يكون هذا التغير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، عاملاً مهماً ورئيسياً لعودة الاستعمار من جديد إلى العالم العربي؟

كيف نقاوم شيطاناً نجهله؟

إن الإنسان، لا يستطيع أن يقاوم شيئاً يجهله. فلكي يستطيع الإنسان أن يقاوم عدواً ما، عليه أن يعرفه جيداً. وقد تعثرت مقاومتنا للاستعمار الغربي في الماضي وطالت، ودفعنا ثمنها غالياً، لأننا كنا نجهل الاستعمار وآلياته. واليوم عندما يعود إلينا الاستعمار بوجه جديد وأسلوب جديد، وهو وجه وأسلوب التكنولوجيا الحديثة بأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذات المستوى العالي والمعقدة، فهل نحن على استعداد لمقاومته؟

إن الأمة العربية لا تملك أي سلاح علمي لمقاومة التكنولوجيا الحديثة بأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذا كان للأمة العربية أن تقاوم التكنولوجيا الحديثة، وكان لها مبررها الحضاري والعلمي في مقاومة هذه التكنولوجيا.

فالشعب العربي " لا يفهم هذه التكنولوجيا، وليست لديه إمكانية لاختراع أنظمة منافسة. فالتبعية – ظاهرة كانت أم خفية – لا تعني فقدان الحرية والاستقلال أو التعدي على كرامة الأمة ومصالحها المادية فقط، ولكنها تعني كذلك استمرار التأخر التاريخي وتعميقه"، كما يقول المفكر المغربي عبد الله العروي (أزمة المثقفين العرب تقليدية أم تاريخانية، ص ١٥٢).

فهل سيفتح هذا كله الباب لعودة الاستعمار من جديد إلى العالم العربي؟

دور المنظومة التعليمية في تنمية قيم المـواطنة والتفوق العلمي

٢-١
الدكتور ثامر كامل محمد
باحث أكاديمي

يعد شباب أي أمة بمثابة أحد المدخلات الرئيسية في دراسة مركز ثقلها الحضاري، وهو من زاوية أخرى أحد الدعائم في بنية الرصيد الستراتيجية ي لحركة التنمية فيها. ومن ثم فإن حسابات معدل الانطلاقة الحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات تبنى على أساس الزيادة في هذا الرصيد وحسن توظيفه على المستوى المأمول.

وقد تزايدت في الآونة الأخيرة الاهتمامات القومية لجودة التعليم الجامعي استناداً إلى أنه على هذا الصعيد يجري إنتاج المادة والأفكار العلمية التي تساهم في تغيير المستقبل، هذا إلى جانب إعداد الكفاءات المتخصصة التي تضطلع بمهام التنمية ودعم اتجاهاتها، لأن مخرجات التعليم الجامعي هي في الوقت نفسه مدخلات لسوق العمل. وعلى الطرف الآخر فإن إصلاح التعليم في المستويات السابقة للتعليم الجامعي، يعتمد إلى حد كبير على مخرجات التعليم العالي، أي على ما ينتجه هذا التعليم من علماء ومتخصصين، ومن أبحاث وكتابات توفر للمناهج التعليمية في المستويات السابقة ما تحتاجه من هؤلاء لإعادة صياغاتها وإدخال مضامين وأساليب جديدة عليها في التدريس. والعامل الأساس في تقييم جودة الأداء الجامعي هو ما يتعلق بنموذج شخصية المواطن: إنسان التنمية في مجتمعنا، وما لإعداده مواطناً نشطاً، مدركاً لواجباته ومسؤولياته. إضافة إلى حفز إرادته تجاه العمل الوطني وفق صورة رمزية يأملها لمجتمعه في عالم المستقبل.

وعلى هذا فإن تأصيل "روح المواطنة" يمكن أن يعد ضمن الاعتبارات القيمية في تكوين الشباب الجامعي ويعني تأكيد حق الوطن في كل ما يتعلق برؤية الفرد وجهوده لتحقيق ذاته ومكانته. ونظراً للبعد القيمي الكامن في كل من "الكفاية والمواطنة" تتضح مسؤولية الجامعة في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي، وتعد هذه المسؤولية من أهم مؤشرات كفاية الأداء الجامعي في العصر الحديث. ومن ثم فإن تنمية وعي الشباب الجامعي بالأدوار المستقبلية لمسؤوليات العمل هو تضمين لمفاهيم الجودة والدفع الحضاري، وفي الربط بين مفاهيم "الجودة والمواطنة". وإذ لا يزال موضوع المواطنة والتفوق العلمي في بؤرة الموضوعات الحيوية التي تحتاج إلى فهم أعمق لمقومات وضمانات حمايتها، إضافة إلى الحاجة إلى توصيف سلوكيات المواطنة وآليات التربية في تنميتها، فإن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة التعرف على الأطر النظرية الحاكمة لدور الجامعة في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي والاعتبارات الحاكمة لمسؤولياتها في هذا المجال من زاويتين: الأولى: من حيث "ثقافة المناخ الجامعي" الداعمة لتأكيد العلاقة بين "الكفاءة والمواطنة". والثانية: من حيث الأداء الجامعي وممارساته في علاقاته بتكوين "المواطنة النشطة" و"ترصين مخرجات العملية التعليمية".

أولاً: مفهوم المواطنة

يعرف بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية "المواطنة" على أنها مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة. فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، وعليه في الوقت نفسه أن يؤدي بعض الواجبات. بمعنى إنها تشتمل على العلاقة بين الأفراد والدولة مع امتثال للحقوق والواجبات، وهي تشتمل كذلك على صفات المواطن ومسؤولياته. وتتميز المواطنة بوجه خاص بولاء المواطن للبلاد وخدمتها والتعاون مع الآخرين من أجل تحقيق الأهداف القومية للدولة، وتتضمن مستوى عالياً من الحرية مصحوباً بالعديد من المسؤوليات. وتتجلى في وعي الفرد واهتماماته بشؤون المجتمع وقدرته على العمل بكفاءة لصالحه. ولذلك يمكن فهم المواطنة على أنها: العضوية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع، وتتضمن القبول والتسليم بتبادل الاهتمامات بين جميع الأفراد والإحساس بالاهتمام المشترك من أجل رفاهية المجتمع، والقدرة على العطاء لتحقيق مزيد من تطور المجتمع واستقراره.

ويعد مفهوم المواطنة بمثابة المدخل الحقيقي لفهم ماهية الديمقراطية وكيفية ممارستها، وفي الوقت نفسه فإن تربية من أجل الديمقراطية لا بد أن تستند على مفهوم واضح للمواطنة، فالديمقراطية هي الحلقة الوسيطة بين كل من "الانتماء والمواطنة". وتشتمل المواطنة على معنى حق المساهمة بشكل كلي في "التراث المجتمعي" بما يؤكد العلاقة بين المواطنة والقيم الحضارية في المجتمع. ونظراً لأن الحياة تقتضي سلسلة متواصلة من الأحكام والقرارات الأخلاقية، فإن فعالية أفضل لبرامج التربية في مجالات الانتماء والتفوق العلمي، يمكن أن تؤسس على القضايا الأخلاقية والوجدانية والإرادة الداعمة لإنجاز المشروع الوطني. وهو ما يؤكد التقاء فضائل الأخلاق مع فضائل المواطنة. واستناداً عليه فإن التربية من أجل المواطنة والتفوق العلمي ينبغي أن تقوم على وعي: الذات الوطنية، وعناصر الهوية الوطنية، والأدوار الاجتماعية والسياسية، والكفاية والمهارات والميول.

ثانياً: آليات تدعيم مناخ التربية والتعليم العالي

لاكتساب قيم المواطنة والتفوق العلمي وتنميتها

١- حسن تمثيل مفردات الخطاب الوطني على مسؤوليات الدور الوظيفي للطلبة وواجباتهم العلمية والوطنية.

٢- استجلاء المؤشرات الدالة على معالم البعد الاجتماعي والمدني في سياسة المجتمع، بما يعني وضوح الرؤية الوطنية حول مكانة الطلبة في المجتمع.

٣-وعي الطلبة بالدستور والقانون، والقنوات الشرعية لعلاقاتهم بالمنظومة التعليمية وبمؤسسات الدولة ونظمها.

٤- وحدة حركة الشباب الجامعي مع الأهداف الاجتماعية والوطنية لبناء صورة المستقبل.

٥- تشجيع روح المنافسة العلمية والتفوق، والاهتمام بأخلاقيات حقوق الإنسان وواجباته، وإدراك معنى التسامح، وقدسية الحرم الجامعي.

٦- تأكيد مكانة الشباب الجامعي في النسيج المجتمعي باعتبارهم عنصراً أساسياً في المشروع الوطني للنهضة العلمية والتنمية الوطنية.

٧- الإيمان بالأهداف والمصالح الوطنية بما يعكس صورة رمزية لمجتمع المستقبل في عيون أبنائه.

وفي ضوء ذلك فأن تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي لدى الشباب الجامعي تفضي إلى تنمية الوعي بالأهداف الوطنية للدولة. بما يكفل حفز الإرادة الفردية في اتجاه العمل الوطني وفهم حقيقة وجود الإنسان في مجتمعه. وتعزيز قيم "الانتماء والمسؤولية والثقة" لديه. وتعزيز مقومات بناء إنسان المستقبل على قاعدة الانتماء الوطني.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com